

خبراء: توقعات حجم الدين في 2028 تعكس فشل حكومة الانقلاب وتكشف جرائمها يبلغ 510 مليارات دولار



الخميس 17 أغسطس 2023 12:40 م

توقعت وكالة ستاتيسستا (Statista) أن يرتفع الدين الخارجي المصري إلى 510 مليارات دولار بحلول العام 2028 .
ووكالة ستاتيسستا (Statista) مؤسسة ألمانية متخصصة في البحوث الاقتصادية تحتوي منصتها على أكثر من مليون إحصائية حول أكثر من 80 ألف موضوع من أكثر من 25 ألف مصدر حول العالم
وفي السياق الرسمي وحسب بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المستندة على إحصاءات البنك المركزي، فقد ارتفع الدين الخارجي المصري إلى 165.361 مليار دولار بنهاية الربع الأول من العام الحالي، بزيادة قدرها 1.5% (أو ما يعادل 2.43 مليار دولار) مقارنةً بالربع الأخير من عام 2022 عندما سجل 162.928 مليار دولار
وأضافت البيانات الرسمية أن الدين الخارجي قد زاد بقيمة 7.56 مليار دولار على أساس سنوي مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2022 حينما سجلت قيمة الدين الخارجي 157.801 مليار دولار
وفي الربع الأخير من 2022، توصلت مصر إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض تصل قيمتها إلى 4 مليارات دولار على مدار 46 شهرًا، والتي صرفت بالفعل الدفعة الأولى منها والبالغة 347 مليون دولار

تطور الدين القومي في 11 عامًا

ومن المتوقع أن يتطور الدين القومي من عام 2018 حتى عام 2028 حسب الأرقام التالية:

2018	بلغ الدين	132.86
2019	بلغ الدين	145.1
2020	بلغ الدين	171.75
2021	بلغ الدين	193.94
2022	بلغ الدين	224.79
2023	سيبلغ الدين	300.53
2024	سيبلغ الدين	347.21
2025	سيبلغ الدين	393.32
2026	سيبلغ الدين	435.13
2027	سيبلغ الدين	473.36
2028	سيبلغ الدين	510.32

فشل حكومة الانقلاب

ووصف خبراء اقتصاد توقعات الموقع الإحصائي الدولي "ستاتيسستا" لحجم الدين القومي المصري خلال السنوات الخمس المقبلة بـ"العريضة"، مؤكدين أنها تمثل أرقامًا فلكية قد تعجز الحكومة عن الالتزام بسدادها
واعتبر الخبير الاقتصادي، إبراهيم نوار، في تصريحات لـ"عربي21" أن "الارتفاع الصارخ في الدين العام يعكس فشل الحكومة في تحقيق مستهدفات الميزانية، وفي إدارة إستراتيجية الدين العام، وفشلها في إدارة السياسة المالية للدولة وتحقيق أهدافها الإنفاق العام للحكومة أفلت خارج دائرة السيطرة، وسوف تواجه الحكومة اختبارًا أشد صعوبة في السنة المالية الحالية".
وكشفت أحدث الإحصاءات الحكومية، ارتفاع أرصدة الدين الخارجي المصري إلى 165.361 مليار دولار، بنهاية مارس 2023 مقابل أقل من 40 مليار دولار في 2015.

ووفقًا للإحصاءات الرسمية، بلغت نسبة الدين الخارجي فقط إلى حصيلة صادرات السلع والخدمات 214% بنهاية العام الماضي، وقفز نصيب الفرد بعصر من الدين الخارجي 1431 دولارًا لكل مصري العام الماضي، بزيادة 127 دولارًا لنصيب الفرد في العام الأسبق

5 أخطاء فادحة

وقال رئيس شركة الاستشارات الاستثمارية "بوزير إنفستمنت"، شريف عثمان، في تصريحات سابقة لـ"عربي21": "الخطأ الكبير الذي وقعت فيه مصر هو:

- ترتيب الأولويات بشكل خاطئ وزيادة الديون

- زادت فاتورة الاقتراض

- جزء كبير من تلك القروض تم توجيهها للمشروعات القومية

- لا تكشف الحكومة عن حجم تلك القروض لهذه المشروعات بسبب غياب الشفافية والمصداقية

- غياب المحاسبة عن جدوى هذه المشروعات والعائد منها."

وانخرطت مصر منذ عام 2015 في مشروعات دولارية عملاقة لا تدر عوائد مالية مماثلة؛ مثل بناء العاصمة الإدارية الجديدة شرقي القاهرة بتكلفة 58 مليار دولار، ومحطة للطاقة النووية بتكلفة 25 مليار دولار على ساحل البحر المتوسط، وإنشاء شبكة سكك حديدية للقطارات عالية السرعة بطول ألفي كيلومتر بتكلفة 23 مليار دولار، واستيراد أسلحة بعليارات الدولارات جعلت مصر ثالث أكبر مستورد للأسلحة في العالم، وفق تقرير لوكالة "رويترز"، وبيانات لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

وكانت بيانات البنك المركزي عن الوضع الخارجي للاقتصاد قد أظهرت حصول مصر على وديعة بقيمة مليار دولار إضافية من قطر، وأخرى بقيمة 700 مليون دولار من ليبيا بنهاية العام الماضي 2022.

ووفقًا لهذه البيانات، يصل إجمالي الودائع القطرية قصيرة الأجل لدى البنك المركزي إلى 4 مليارات دولار، فيما ارتفعت ودائع ليبيا إلى 900 مليون دولار مقابل 200 مليون بنهاية سبتمبر 2022.

وأدى التضخم وارتفاع الأسعار غير المسبوقين إلى تدهور في مستوى معيشة المصريين إلى خطوط فقر جديدة

وتكمن المشكلة الجديدة في أن التدهور يطال فئات أوسع من الطبقة الوسطى التي ينبغي أن تشكل القلب النابض لأي اقتصاد واعد ومزدهر أو مقبل على الازدهار

ومن المؤشرات على ذلك أن أعدادًا متزايدة من العائلات المنتمة إلى هذه الطبقة لم تعد قادرة على تحمل دفع أقساط المدارس الخاصة لأبنائها